نريد كرة نظيفة .. وقدم لا تهزّها الشبهات

حذارِ من إهمال حقائق شاهد على خروق الانتخابات !

□ كتب / إياد الصالحي

تواصل (المدى) متابعة أزمة ملف انتخابات اتحاد الكرة التي مازالت تتلاعب بها مؤثرات داخلية وخارجية ترسم شكل مجلس الإدارة الجديد الذي نأمل ان ينقاد الى مصلحة اللعبة والوطن من دون افتعال المماحكات مع أطراف حكومية وغيرها لغرض المضي بإدارة شؤون اللعبة واستحقاقات المنتخبات للفئات كافة باتجاه توفير كل ما من شأنه ان يضمن اداء واجباتها الوطنية وتحقيقها الانجازات المرتقبة في البطولات الدولية .ورافق صدور بيان علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية الذي اكد عدم إجراء انتخابات اتحاد الكرة من دون العمل بنص وروح القرار ١٦ لسنة ١٩٨٦ ، ردود أفعال من الأسرتين الكروية والإعلامية أخذت أبعاداً كثيرة غمزت في تكهنات وقوع أزمة جديدة تسحب ملف الانتخابات من اللجنة الاولمبية الوطنية وتمزق خارطة الطريق التي عملت الأخيرة على توفير مسالك الأمان لجميع المشاركين في تحديد منعطفات واتجاهات الوصول الى نقطة النهاية في قضية كروية شغلت الرأي العام منذ نكسة خليجي ١٧ في الدوحة عام ٢٠٠٥ وحتى الآن ، وعرّضت البلد الى عقوبات دولية من المرجح تكرارها في حالة إصرار بعض الاطراف على عزف سمفونية الاتهامات ذاتها التي تشكك في النيات وتطعن بالإجراءات المتفق عليها مع اعضاء الهيئة العامة أصحاب السلطة الأعلى في الاتحاد التي لا يُعلى عليها سوى قوة القانون وهيبته التي لا يمكن لأحد ان يتجاوز أركانه او يجتزىء مواد منه لتوصيف لائحة خاصة به مثلما يحصل اليوم من سوء فهم ولبس في مفاهيم الانتخابات كل حسب تفسيره .(المدى) ضيّقت جزائر السهلاني المدير التنفيذي السابق للانتخابات الرياضية " الشاهد على خروق كثيرة فيها " للمكاشفة والغور في سبر الحقائق التي يمتلكها إزاء لائحة انتخابية ملتبسة في صياغتها ومفرغة من أصول بنود مهمة تضمنها القرار ١٦ الذي تطالب الحكومة بتطبيقه ، في وقت اعترف السهلاني (للمرة الاولى) ان اللجنة العليا لانتخابات الاتحادات المركزية والمكتب التنفيذي للجنة الاولمبية اقتبست بعض مواد القانون ١٦ وليس أصله وفصّلت مسوّدة لوائح اكتسبت الشرعية من القضاء المحلي ، فضلا عن اعتراف ثان ادلى به السهلاني (للتاريخ .. بعد صراحة د. ضياء المنشىء في وقته) بان القرار الحكومي ١٨٤ كان قراراً خاطئا من ناحية الاجراءات لانه لم يشمل جميع الاتحادات بما فيها اتحاد الكرة بالحل وتركها تعمل وفق آلياتها وخصوصياتها بالشكل الذي أتاح للأخير الحصول على تمديدات متوالية أفضت بالنتيجة الى (تجميده) من الاولمبية الوطنية أي ان هناك تكاسلا حصل بعدم تشديد المراقبة كي يدفع اتحاد الكرة الى كتابة لائحة متكاملة ومتوافقة الأوصاف مع طموح أهل الكرة عام ٢٠٠٨ قبل تفاقم المشكلات وتأزم لغة الخطاب فيما بعد !هناك محطات مهمة في حوار(السهلاني) تسترعي التوقف عندها من وزير الشباب والرياضة جاسم محمد جعفر ورعد حمودي رئيس اللجنة الاولمبية الوطنية وحسين سعيد رئيس اتحاد الكرة ، فالرجل كشف عن خروق لا يمكن السكوت عليها ، بل من مصلحة اتحاد الكرة دراستها وإيجاد حلول لها قبل إجراء الانتخابات ، فالتعنّت بعدم اجراء تعديل على اللوائح بحيث يضمن حقوق من يشعرون بالإقصاء (الباطل) غير ذي جدوى في ظل تداعي الأزمة امام ممثل فيفا بتلقيه طعون القضاء المحلي (الوشيك) ومن الناديين المتضررين (الكرخ والموصل) ايضا كما ادعيا طالما ان الغاية من تدقيق اجراء الانتخابات هي إنهاء التقولات المزعومة بوجود صفقات وشراء ذمم ومؤامرات لا تخدم تطلع الحكومة ومسؤولي الرياضة واهل اللعبة تحديداً لرؤية كرة نظيفة تُضرَب بقدم عراقي قوية لا تهزها الشبهات في قلاع آسيا الشاهدة على معجزات الأسود!

رعد حمودي

السهلاني يكشف لـ(المدى) خفايا مهمة من ملف الانتخابات

الشباب والاولمبية متورطتان بتمديد عمل اتحاد الكرة !

□ بغداد / يوسف فعل
تصوير / مهدي الخالدي

كشف جزائر السهلاني المدير التنفيذي السابق لانتخابات الاتحادات المركزية عن تورط وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية الوطنية العراقية مع اتحاد الكرة في عدم اجراء الانتخابات وفق المواعيد المحددة لها من خلال تعتيم الصورة التي سادت اجتماعات هذه الاطراف بقصد عدم الكشف عن ابعادها الحقيقية وبؤرة الخلاف المراد توضيحه للرأي العام ، ما دفع الاتحاد للحصول على فترة تمديد رابعة بمعرفة اللجنة الاولمبية ، مؤكدا ان رعد حمودي ابرم صفقة مع اتحاد الكرة لإقصاء شرار حيدر رئيس نادي الكرخ من الدخول في العملية الانتخابية (على حد قوله)!

جانب من اجتماع الهيئة العامة للمصادقة على لوائح الانتخابات

الاستحقاق الانتخابي

جاء ذلك في اثناء حوار صريح اجرته (المدى) مع السهلاني اول امس خصصته لتوضيح الملابسات التي حصلت بعد مصادقة الهيئة العامة على لوائح الانتخابات الى فيفا ومارافقها من اعتراضات موضوعية من اندية اقصيت خارج الهيئة وتلوّح حاليا بورقة القضاء لاستعادة حقوقها ، اوضح في بدايته : ان القوانين النافذة في الدولة العراقية كتبها مشرعون عراقيون ، وأود ان اوضح هنا انه ليس كل ما كتب في اية مرحلة سابقة يحسب على النظام السياسي الحاكم في تلك المرحلة ، فالقانون ١٦ لسنة ١٩٨٦ يعد من افضل القوانين التي تحفظ حقوق الجميع لانه يراعي مصلحة الممارسين للرياضة في الاتحادات المركزية، وافضل بكثير مما طبق من قوانين في سد دوكان ، بل وحتى من قرارات وزارة الشباب والرياضة نفسها ، لكن هناك مأخذ على القرار في آلية تطبيقه وليس حيثياته فضلا عن ان القرار ١٦ من ناحية الاستحقاق الانتخابي لا يفضّل مصلحة احد على حساب الآخرين ، بينما بعض القرارات التي يسعى اتحاد الكرة الى تطبيقها تعطي الفرصة لاعضاء الادارة للمنافسة على منصبين في آن واحد.

الابتعاد عن المجاملات

وعن آلية إجراء الانتخابات لبقية الاتحادات المركزية إن كانت قد اجريت وفق قانون ١٦ أم لا ، قال : لم نطبق القرار بحذافيرة او نصه لكننا وهذه شهادة اقولها للتاريخ إننا اعددنا مسودة لائحة انتخابية صيغت من روح القرار ١٦ وتمت المصادقة عليها من قبل اللجنة القضائية وطبقت على جميع الاتحادات من دون استثناء ، ولم نكن ننظر الى اسماء الاشخاص من يفوز ومن يخسر في التصويت ، انما كان هم لجنة الانتخابات كيفية وصول الشخصية الرياضية القادرة على إدارة دفة الرياضة بصورة صحيحة وتسيّر مركبها بنجاح الى بر الامان ، وبالرغم من الصعوبات والمضايقات الكثيرة التي تعرضنا لها الا اننا قطعنا اشواطا مهمة لترسيخ مفهوم الديمقراطية بمعناها الشمولي برغم حداثة التجربة حيث كان هناك شخوص متنفذون في عدد من الاتحادات الرياضية يحاولون إبعاد كل من لا يعطي صوته لأسماء معينة ظنا منهم ان أصوات المعارضة تدمر العملية الانتخابية ، وتم تحجيم تلك الظاهرة وسارت الامور بالمستوى المقبول الذي يمكننا التفاخر به حتى على مستوى الدول العربية التي تقيم انتخابات رياضية فيها من الجدل والشبهة ما يزكمان الانوف!

تمرير اللوائح

وبشأن سر الإصرار الحكومي مثلما ورد في بيان د.علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية على اجراء انتخابات اتحاد الكرة وفق قانون ١٦ لسنة ١٩٨٦ على الرغم من توصل اللجنة الاولمبية واتحاد الكرة على كتابة نهاية سليمة وآمنة في خارطة الطريق أفضت الى مصادقة الهيئة العامة على اللوائح ووصول خطاب من فيفا يحدد موعد الانتخابات نهاية شهر تموز المقبل أجاب : اذا أردنا ان ننظر للقضية من جانبها الأساس ينبغي الإقرار أولا بانه ليس المهم إجراء الانتخابات ، بل ان تجري من دون القفز على استحقاقات المرشحين او محاولات الإقصاء والتهميش لشخصيات معينة بسبب المواقف السابقة التي لا تنسجم مع سياسة اتحاد الكرة ، هذا التعامل يجب ان نتركه خلف ظهورنا بعد سقوط النظام وتغيير المجتمع من تطبيق القرارات القسرية والتحول الى لغة الحوار والاستماع للرأي الآخر ، وهنا انبه المعنيين بان ما يجري في اتحاد الكرة يجب فضحه وعدم السكوت عليه لانه تجاوز تحت وضح النهار على قرارات فيفا وجميع الاتفاقيات السابقة سواء مع اللجنة الرباعية التي شكلت في امانة مجلس الوزراء الموقر ام وزارة الشباب والرياضة او اللجنة الاولمبية الوطنية ومنها تمرير اللوائح الانتخابية من دون الاطلاع عليها فضلا عن الخروق الكبيرة في النظام الداخلي ، وعلى سبيل المثال عدم ذكر المستوى العلمي وعدم أهلية المرشح سواء كان مطلوباً للمساءلة او العدالة ام لا وكذلك موقفه من الناحية الجرمية حيث لا يعقل ان يصل عضو الاتحاد إلى مجلس الإدارة الجديد ولديه سجل حافل بقضايا فساد مالي أو إداري.

لا يحق التصويت

وفي مسألة من يحق له الترشيح لعضوية مجلس الإدارة حذر السهلاني من تمادي بعض أعضاء اتحاد الكرة في الخطأ وضربهم توجيه فيفا عرض الحائط وقال:

– ان بعض أعضاء الاتحاد الحاليين لا يحق لهم التصويت في الانتخابات المقبلة، وإن انتخابات الاتحادات الفرعية فيها اشكالات كثيرة وخروق متعمدة منها ان هناك مقعدين لشخص واحد كما في حالة نادي الكوفة مثلا ، وطلبت من ناجح حمود النائب الاول لرئيس الاتحاد التريث في إرسال اللوائح لفيفا الا بعد تزويد اللجنة الرباعية بمسودة اللوائح ودراستها وتعديلها والموافقة عليها لكنه لم يعمل بهذ الشيء ، لأننا اردنا ضمان الاستحقاق الانتخابي للجميع من خلال مراعاة الدستور، وأحب أن أشير إلى نقطة في غاية الأهمية هي أن تعليمات فيفا لا تنطبق على جميع الاتحادات المنضوية تحت لوائه ، وانما لكل اتحاد وطني خصوصية حسب طبيعة المجتمع.

اتحادات مزيفة

وعن عدم جدوى تقديم الاعتراضات في الوقت الحاضر او محاولة وضع العصي في دولاب الانتخابات بعد ان تم الاتفاق على موعد الانتخابات النهائي بموافقة فيفا اشار السهلاني إلى أن من مصلحة اللعبة ان تجرى الانتخابات بصورتها الصحيحة البعيدة عن التزييف ، ولدي معلومات مؤكدة انه عندما يأتي ممثل الاتحاد الدولي المكلف بالإشراف على عملية الانتخابات سيعرض المتضررون عليه شكواهم وسيأخذ كل ذي حق حقه لان انتخابات الاتحادات الفرعية من الناحية الإجرائية غير صحيحة كون ان ١٧ اتحادا جرت فيها الانتخابات شهدت تناقضات كثيرة ومنها ترشيح أعضاء الاتحاد الحاليين في الانتخابات الفرعية بينما تعليمات فيفا تؤكد عدم مشاركة اعضاء الاتحاد الحاليين في عملية التصويت بما ان الاتحاد يشكل المظلة الكبيرة، وأنه قدوة فيجب ان يخيم على الكل ولا يدخل اعضاء الاتحاد كمرشحين ضمن روابطهم. بذلك اصبح لدينا ١٧ مقعداً مزوراً، زد على ذلك الاجحاف الكبير الذي لحق بناديي الكرخ والموصل اللذين اقصيا من الدخول الى الهيئة العامة لعدم تطابق وجهات نظر شرار حيدر رئيس نادي الكرخ ورائد العبيدي رئيس ادارة الموصل مع سياسة اتحاد الكرة، ولا يوجد نص قانوني صريح يتطابق مع حالة إبعادهما وانما جاء لاجتهادات فردية لإسكات أصوات المعارضين، بينما تؤكد الوثائق والكتب الرسمية أحقيتهما بالدخول الى الهيئة العامة ، ووفق تلك المعطيات اصبح ١٩ عضواً في الهيئة العامة تحوم حولهم الشكوك مع وجود تخبطات ومغالطات في انتخابات لجنتي الحكام و المدربين ويتوجب إعادتهما لأنه لا يجوز ان يكون عضو الاتحاد المركزي مرشحا لروابط في الاتحاد ، ومع ذلك يحاول البعض غضّ الطرف عن تلك التجاوزات والسماح بتمريرها على حساب إلحاق الحيف بالآخرين.

المخاتلة والتلاعب

وعن موافقة الهيئة العامة على اللوائح الانتخابية التي تم رفعها الى الاتحاد الدولي للعبة قال السهلاني : يجب ان تكون اللوائح ضامنة حقوق الجميع ولا تلغي النظام الداخلي ، وهناك طعون كثيرة في الهيئة العامة يجب الاستماع لها ، بدلا من تهميشها لاسيما انه قبل سنة ونصف تم ابلاغ الاتحاد المركزي بضرورة العمل في وضح النهار والابتعاد عن المخاتلة والتلاعب بالكلمات لتمرير مآربه!

شهادة حمودي

وبخصوص جدوى تلك الاعتراضات سيما ان رئيس اللجنة الاولمبية الوطنية رعد حمودي كان حاضراً وشاهداً على اجتماع الهيئة العامة وبارك مصادقتها على اللوائح وابدى ارتياحه من حسم الأزمة مثلما بارك ورود موافقة فيفا على اجراء الانتخابات في الشهر المقبل قال : ان حضور رئيس اللجنة الاولمبية في اجتماع الهيئة العامة الاخير لا يمكن ان يكون مرجعاً لفك الإشتباك مع اتحاد الكرة لانه ليس طرفا محايداً ، وخارطة الطريق ليس لدينا غبار عليها للوصول الى الانتخابات المشكلة في ضوء الإجراءات بمراعاة قانون ١٦ لانه الطريق الاسلم لعبور الازمة الى شاطيء الامان.

حل النزاعات

وفي ما اذا كانت هناك فسحة من الوقت لمراجعة خارطة الطريق وتعديل بعض جوانبها كي تلائم الجميع وإنهاء الجدل الدائر اوضح السهلاني : ان رعد حمودي وضع نفسه في عنق الزجاجة لان المعترضين على عمل الاتحاد لم يوافقوا على بعض الفقرات فيها ومنها قضية الاتحادات الفرعية ومشكلة ناديي الكرخ والموصل وتلك الاشكالات لا يمكن عبورها الا اذا كان هناك اصرار عمد من البعض تحت غطاء مصلحي معروف ، لأنني أرى ان اللجوء الى قرار ١٦ هو الضمان الأكيد لوجود الأندية في الانتخابات حيث ان كل ناد يشارك في انشطة الاتحاد يضمن وجوده في الهيئة حسب تطبيق القرار دون تمييز او اجتهاد .

دعاوى في محاكم مدنية

وعن الموقف القانوني من لجوء الأندية الى المحاكم المدنية للحصول على مطالبها ورد بعض تلك الدعاوى لانها ليست صاحبة الاختصاص قال: ان اتحادا لكرة اول من بادر بنقل المشاكل الرياضية الى غرف المحاكم المدنية حيث قام بتزويد لاعبي نادي الزوراء بكتب رسمية تؤيد حقوقهم المادية وتحث إدارة نادي الزوراء على دفع المستحقات بعد صدور قرار المحكمة ، وهذا الإجراء حفز الأندية للجوء الى المحاكم لإنهاء الخصومات مع الاتحاد بينما هناك طرق عدة لإنهاء النزاعات ومنها الحوار وتوضيح المواقف ومنح حقوق جميع الإطراف بلا مساومة او تدليس .

مضيفاً: ان خروق الاتحاد لم تقف عند حد واستمرت في مسلسل طويل بعد ان اعطى الصلاحيات الكاملة للمحافظين لاختيار فرق محافظاتهم للمشاركة في منافسات الدوري الممتاز وهذا ليس من اختصاصهم لأنهم يمثلون جهة تنفيذية في المحافظات بينما توجد جهات فنية تعتمد لوائح وضوابط ومعايير متفق عليها في التعامل مع ترشيح الاندية للدوري الممتاز.

ولفت السهلاني النظر الى موضوعة الدعم الحكومي لاتحاد الكرة من عدمه في حال إجراء الانتخابات بخلاف القرار ١٦ وقال : اذا لم تحصل موافقة مجلس الوزراء على إجراء الانتخابات ومضت اللجنة الاولمبية واتحاد الكرة في اقامتها فانه يمكن من الناحية القانونية حرمان اتحاد الكرة من الحصول على امتيازات مادية برغم شرعية فيفا لان الاتحاد الدولي لا يستطيع اصدار قرار يفرض على الحكومة العراقية مساعدة اتحاد اللعبة ماديا لان قرار الطعن بالانتخابات سيكون اصداره من جهة قضائية مستقلة بعيداً عن التدخل الحكومي ، والمَخرج من تلك المعضلة لابد من مصادقة الحكومة على النظام الداخلي للابتعاد عن الوقوع في ازمة جديدة تعيد الملف الى مربع القطيعة والعزلة الدوليتين .

تورّط وزاري

وألقى السهلاني باللائمة على الاتحاد المركزي في عدم تدقيقه في إجراءات انتخابات الاتحادات الفرعية التي تعالت منها روائح التلاعب وغياب الشفافية ومنها (على سبيل المثال) محاولات البعض بثني عدد من الاعضاء عن عدم الترشيح امام عضو الاتحاد المركزي محمد جواد الصائغ في انتخابات الاتحاد الفرعي في النجف وسط خروق عدة منها دخول ممثل فريق كرة القدم النسوية في النجف إلى الهيئة العامة برغم عدم وجود اي نشاط لتلك اللعبة في المحافظة ، وبعد التحري عن سر السكوت عن هذه التجاوزات اتضح ان هناك تورطاً لا غبار عليه لمسؤولين رسميين كان لهم يد فاعلة في تمرير تلك الأخطاء لاسيما ان وزارة الشباب والرياضة أصدرت بياناً نشر في وسائل الإعلام يؤكد ضرورة إعادة الانتخابات الفرعية وتعزز ذلك بتأييد من اللجنة الاولمبية الوطنية لكنها لم تعد لغايات ذات بعد أعمق من الرياضة!

إقصاء العميدي!

وبالعودة الى آلية الانتخابات التي جرت للاتحادات المركزية أماط السهلاني اللثام عن حقيقة إجراءات اللجنة المشرفة عليها ودافع عن نهج عمل اللجنة في تسييرها نحو الخاتمة السليمة قائلا :

لقد قامت اللجنة المكلفة بإدارة ملف الانتخابات بعمل كبير برغم الضغوطات الكبيرة لكن الوصول الى الهدف المنشود كان شعار الجميع وفعلا نجحت الانتخابات أيما نجاح ، باستثناء قضية واحدة أثير عليها جدل فارغ وغير صحيح وهي مسألة إقصاء حسين العميدي الأمين العام السابق للجنة الاولمبية الوطنية بدليل ان اللجنة الاولمبية الدولية لم تبت لصالحه برغم تظلمه هنا وهناك لانه لم يؤد احد شروط الترشح لمنصب الامين العام مع ان هذا الشرط مدعم بموافقة اللجنة الدولية على الضوابط الستة التي رفعتها الاولمبية الوطنية ، وقلت للعميدي وقتها (اشترك في الانتخابات ولا تخالف الشرط ثم اطعن بالنتائج) لكنه أصر على عدم المشاركة وبعدها طرق جميع الابواب ولم يحصل على شيء لانه لابد اولا وأخيرا من احترام القانون والاستحقاق الانتخابي.

فرصة أخيرة!

وعن المعني بالخروج من مأزق اتحاد الكرة بعد التقاطع البائن بين الحكومة التي تريد تطبيق القرار ١٦ وبين الاتحاد في طريقه الى إجراء انتخابات في ضوء موافقة فيفا عليها قال: ان الخطوة الاولى تبدأ من اتحاد الكرة الذي عليه ان يضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار آخر ويعمل بشفافية من دون حقد او ضغينة ثم يخاطب الاتحاد الدولي لاجل وضع اللمسات النهائية بمشاركة الجميع لانه ليس كل شخص يقف ضد الاتحاد يكون خارج الهيئة العامة سيما انه من حق الجميع تقديم الطعون اذا كانت مستلة من نصوص القانون وروحه .

القرار الخاطئ

وفي استدراك مهم لما حصل من اجراءات خاصة في شؤون رياضية مختلفة انتقد السهلاني اصدار القرار الحكومي ١٨٤ الخاص بحل المكتب التنفيذي للجنة الاولمبية وتشكيل هيئة مؤقتة لادارة شؤون الرياضة برئاسة جاسم محمد جعفر وزير الشباب والرياضة وعده بالقرار الخاطئ من الناحية الاجرائية لأنه أربك عمل الاتحادات طوال فترة تطبيقه قبل ان يتم التأكيد على بقاء الاتحادات المركزية في منأى من القرار الذي شمل المكتب التنفيذي للجنة الاولمبية فقط ولم يشمل بقية الاتحادات ،وبما ان الحكومة كانت غير مطمئنة لاجراء الانتخابات تم تسليم الملف الى الدكتور علي الدباغ الذي كان يمثل الجهة الرسمية للجنة الاولمبية بالاتفاق مع ميرلو مدير العلاقات الخارجية في اللجنة الاولمبية الدولية وبعدها تم اجراء الانتخابات بصورة حضارية وخرجنا بنتائج اكاد اجزم بأنها الأفضل في مجمل الانتخابات على الساحة العربية.

انعدام التنظيم

وفي ختام حديثه أكد جزائر السهلاني ان الرياضة تمر بمرحلة تنظيمية بطيئة قياساً لما متوفر لها من أجواء مناسبة للتطور. أما إشكالية اتحاد الكرة فيمكن ايجاد الحلول الناجعة لها اذا تم العمل لخدمة كرتنا لاسيما ان هناك تحولاً كبيراً بعد ان تم تغيير لغة الحوار من الشتائم والتهديد والمحاكم والتراشق بالحجار الى الإصغاء باحترام وتبادل وجهات النظر بأفق تلوح فيه المصلحة العليا لرياضة الوطن .

جزائر السهلاني يكشف عن حقائق جديدة من ملف الفساد

خروق انتخابات الاتحادات الفرعية (فضيحة بجلاجل)!